

## تعدد الزوجات

### فكرة التعدد:

يشن الغربيون المتعصبون من رجال الدين والاستشراق والاستعمار حملة قاسية على الإسلام والمسلمين، بسبب تعدد الزوجات، ويتخفون منها دليلاً على اضطهاد الإسلام للمرأة، واستغلال المسلمين لها في إرضاء شهواتهم ونزواتهم.

والغربيون في ذلك مكشوفو الهدف، مفضوحو النية، متهاافتو المنطق. فالإسلام الحنيف لم يكن أول من شرع تعدد الزوجات، بل كان موجوداً في الأمم القديمة كلها تقريباً: عند الآثينيين والصينيين والهنود والبابليين والآشوريين والمصريين، ولم يكن له عند أكثر هذه الأمم حد محدود. (١)

إن المؤرخين والباحثين في طبائع البشر يذكرون أن تعدد الزوجات بأشكاله المختلفة قد وُجد في مرحلة متقدمة من مراحل التاريخ، وأنه وُجد أول ما وجد نتيجة لاسترقاق النساء، واتخاذ الأقوياء والأغنياء العدد الكثير من النساء للاستمتاع والخدمة والعظمة، ولذلك كان خاصاً بالملوك والأمراء والرؤساء، وكان عند بعضهم استرقاقاً محضاً ثم تطور الأمر، فوجد الجمع بين نكاح الحرائر، والاستمتاع بالجوارى المملوكات. (٢)

(١) المرأة بين الفقه والقانون للدكتور مصطفى السباعي ص ٧١ ط. المكتب الإسلامي.

(٢) حقوق النساء في الإسلام لرشيد رضا ص ٦١ ط. المكتب الإسلامي.

أما مرقف الأديان السابقة من التعدد فلم يمنع دين من الأديان المعروفة منذ عهد سيدنا إبراهيم عليه السلام، بل كان مباحاً شرعاً وممارساً فعلاً في كل هذه الأديان . (١)

وكان عند العرب مباحاً دون شرط أو قيد وكانوا يمارسونه إلى أبعد الحدود . (٢)

---

(١) حقوق الإسلام وأباطيل خصومه للمقاد ص ٢٣٧ ط. دار الكتاب العربي بيروت .

(٢) المرأة في الشعر الجاهلي لأحمد الخرفي ص ٢٣٨ ط. دار الفكر العربي .



## تعدد الزوجات فى اليهودية

---

كان التعدد معروفاً عند قُدماء المصريين والفرس والآشوريين والبابليين والهندوس، كما عرفه الروس والجرمان، وعمل به بعض ملوك اليونان، كما عرفتة الديانة اليهودية، ولم تُحرّم أسفارهم<sup>(١)</sup>.

لقد جاءت التوراة مبيحة تعدد الزوجات دون أن تحدد عدداً معيناً، وكانت تذكر الأنبياء الذين عدّوا الزوجات من غير قدر محدود كما تذكر غيرهم<sup>(٢)</sup>. تقول أسفار التوراه: « وامرأة مع أختها لا تتخذ لتكون ضررتها لكشف سواتها فى حياتها »<sup>(٣)</sup> ومعنى هذه الأسفار أن تعدد الزوجات لم تحرم، ولكن الذى حرّم عليهم أن يتزوج الرجل شقيقة زوجته وهى تحريم الزواج فى عصمة رجل واحد.

فهذه التوراة نفسها هى التى تقول أن النبى داود عليه السلام كان له تسع وتسعون زوجة من الحرائر وثلاثمائة من الجوارى، وكان لعيسى ابن إسحاق أكثر من زوجة فى التوراه « فذهب عيسو إلى إسماعيل وأخذ مَحَلَّةَ بنت إسماعيل بن إبراهيم أخت « نبايوت » زوجة له على نسائه »<sup>(٤)</sup>.

---

(١) المرأة ومكانتها فى الإسلام للأستاذ أحمد عبد العزيز الحصين ص ١٥٧.

(٢) تنظيم الأسرة للإمام محمد أبو زهرة ص ٦.

(٣) التوراة سفر اللاويين الإصحاح الثامن عشر الفقرة (١٨).

(٤) التوراة سفر التكوين الإصحاح الثامن والعشرون الفقرة (٩).

وفي التوراء أيضًا أن سيدنا سليمان عليه السلام كان له أكثر من زوجة تقول: « وكانت له سبع مئة من النساء السيدات وثلاث مئة من السراي » (١).

ويقول النبي محمد ﷺ : قال سليمان بن داود عليهما السلام « لأطوفن الليلة على مائة امرأة أو تسع وتسعين كلهن يأتى بفارس يجاهد فى سبيل الله ، فقال له صاحبه إن شاء الله ، فلم يقل إن شاء الله ، فلم يحمل منهن إلا امرأة واحدة جاءت بشق رجل ، والذى نفس محمد بيده لو قال إن شاء الله لجاهدوا فى سبيل الله فرسانًا أجمعون » (٢).

هذا الحديث الشريف يثبت أن سيدنا سليمان كان تحتة من النساء عدد كثير، فتعدد الزوجات فى الشرائع السابقة كان موجودًا . ولما بعث الله موسى عليه السلام أقر تعدد الزوجات بدون أن يحدد للرجل عددهن، حتى قرر بنو تالمود تحديد عدد الزوجات ، إلا أن بعض علماء بنى إسرائيل منعه وبعضهم أباحه، وتعللوا فى ذلك إذا كانت الزوجة مريضة أو عقيمة أو للخيانة وغير ذلك ، وعلمًا بأن التلمود عند اليهود أباح تعدد الزوجات ولكنه قيده بعدد محدود ومعين . (٣)

لقد جاء فى التوراة أيضًا ما يثبت هذا التعدد فى نساء أعظم أنبيائهم وملوكهم كداود عليه السلام حيث تقول « فقال ناثان لداود أنت هو الرجل ، هكذا قال الرب إلى إسرائيل أنا مسحتك ملكًا على إسرائيل وأنقذتك من يد شاول وأعطيتك بيت سيدك ونساء سيدك فى حضنك » (٤)

(١) التوراة سفر الملوك الأول الإصحاح الحادى عشر الفقرة (٣) .

(٢) صحيح البخارى كتاب الجهاد باب من طلب الولد للجهاد.

(٣) المرأة ومكانتها فى الإسلام للأستاذ أحمد عبد العزيز ص ١٥٨ .

(٤) التوراة سفر صموئيل الثانى الفقرة (٧) الإصحاح الثانى عشر .



ثم وبخه على قتله لأوريا الحثي وأخذ زوجته فقال : « هكذا قال الرب  
هأنذا أقيم عليك الشر من بيتك وأخذ نساءك أمام عينيك وأعطيهن لقريبك  
فيضجع مع نسائك في عين هذه الشمس » . (١)

لقد كان مبدأ تعدد الزوجات شائعاً لدى بني إسرائيل ، وما كان القانون  
المدني أو الشرعي ليعارضه وكان للملوكهم وأنبيائهم أزواج كثيرات ، وكانت  
النساء تُنال بالشراء ، وكان زنا الأزواج يعدّ جرماً فظلياً فيعاقب مقتطفه بالقتل  
، وزنا المرأة لا زنا الرجل هو المقصود هنا ، وذلك لاستطاعة الرجل أن يتزوج  
بالعدد الذي يرغب فيه من الزوجات الشرعيات وغير الشرعيات ما سمحت  
وسائله بذلك ، وما كان الرجل ليعد مجرمًا إلا إذا ذنا بفتاة مخطوبة أو بامرأة  
متروجة فهناك يقتل . (٢) لقد ظل اليهود طيلة العصور الوسطى يجمعون بين  
عدة زوجات حتى منع الأحبار الربانيون تعدد الزوجات ؛ لضيق أسباب المعيشة  
التي كان يعاينها اليهود في تلك العصور ، وقد صدر هذا المنع في القرن  
الحادي عشر ، وقرره المجمع الكنيسي في مدينة «وارمس» بألمانيا ، وكان هذا  
المنع في أول الأمر قاصراً على يهود ألمانيا ويهود شمال فرنسا ، ثم عمّ جميع  
يهود أوروبا . (٣) وقد أخذت قوانين الأحوال الشخصية لليهود بعدئذ بمنع تعدد  
الزوجات ، وألزمت الزوج أن يحلف يمينا حين إجراء العقد على ذلك ، وإذا  
شاء الرجل أن يتزوج من امرأة أخرى فعليه أن يُطلق زوجته ويدفع إليها جميع  
حقوقها إلا إذا أجارته بالزواج ، وكان في وسعه أن يعيل الزوجتين وقادراً على  
العدل بينهما ، وكان هناك مسوغ شرعي لهذا الزواج كعقر الزوجة . (٤)

(١) التوراة سفر صموئيل الثاني لفترة (٧) الإصحاح الثاني عشر .

(٢) اليهود في تاريخ الحضارات الأولى لفوستاف لوبون ترجمة عادل وعيتر ص ٥٠ ، ٥١ .

(٣) أحكام الأحوال الشخصية لغير المسلمين من المصريين لتوليق حسن فرج ص ٥٩٢ .

(٤) قانون الأحوال الشخصية للطائفة اليهودية في لبنان المادة ٩٨ ، ١٠١ .



## تعدد الزوجات فى المسيحية

جاء سيدنا عيسى عليه السلام مكملًا لشريعة سيدنا موسى عليه السلام .  
وإن الإنجيل لم يأت بنص يحرم تعدد الزوجات ، أما التشريعات الكنسية  
وقرارات للجامع الكنسية التى تحرم تعدد الزوجات ، فإن هذه التشريعات من  
وضع البشر بخلاف الديانة .

فالنصرانية ليس فيها نص يمنع أتباعها من التزوج بامرأتين فأكثر ولو شابهوا  
لكان تعدد الزوجات جائزًا عندهم <sup>(١)</sup> . فقد كان مباحًا إلى أن منعه الكنيسة  
فى القرون الوسطى ، وكانت هذه الكنيسة التى تقوم على منعه ترخص به  
أحيانًا لبعض كبار الملوك والأمراء <sup>(٢)</sup> . فكان إتياع الكنيسة للهوى وليس  
للتشريع ، بدليل منع التعدد وإباحته فى وقت واحد .

وهذا البابا « بولس » يحرم التعدد على رجال الكنيسة من الأساقفة والرهبان  
ومنهم من خرج على آراء الكنيسة وتحريمها .

أما ملك إيرلندا « ديشارميت » كان له زوجتان ، وكذلك ملك فرنسا تزوج  
امرأتين ، وملوك فرنسا حوكموا بلاطهم إلى كثير من النساء للتمتع بهن ،  
والملك « فردريك الثانى » له زوجتان مع موافقة الكنيسة ، فالكنيسة بهذا تحلل  
وتحرم ولا ترعى فى ذلك دينًا ولا تشريعًا .

(١) للمراء بين الفقه والقانون للأستاذ مصطفى السباعى ص ٧٤ .

(٢) تنظيم الأسرة للإمام محمد أبو زهرة ص ٦٠ .



كما أصدر الإمبراطور « فالتيان » الصيني أمراً إمبراطورياً ، صرح فيه لجميع  
 رعايا الدولة أن يتزوجوا عدة زوجات إذا أرادوا ذلك . (١) ومع هذا لم يحتج  
 الأساقفة أو رؤساء الكنائس المسيحية على ذلك القانون . ومن الذين دفعوا دابة  
 التعدد من المسيحيين أيضاً « لزوجيه » الذي يقول : « إنه ليس من الكياسة أن  
 نحرم عليهم التمتع بأزواجهم ماداموا نصارى يديون بدين المسيح ، بل لا ضرر  
 من ذلك ما دامت الصورة وهي الكتاب الذي يجب على المسيحيين أن يجعلوه  
 أساس دينهم يبرع هذا التعدد فضلاً عن أن المسيح قد أقر ذلك في قوله « لا  
 تظنوا أنني جئت لأنقض التاموس أو الأنبياء ، ما جئت لأتقض بل لأكمل » (٢)  
 وقد أعلن رسمياً بعد ذلك السماح للإفرقيين النصارى بتعدد الزوجات وإلى  
 طبر حد . (٣)

لم يقف الأمر عند هذا الحد بل يعلن بعض مؤسسي المذاهب المسيحية عن  
 تعدد الزوجات ويثنى عليه ، فنرى « مارتين لوتر » الألماني ومؤسس مذهب  
 البروتستانت الذي كان يعتبر تعدد الزوجات نظاماً لا يتجافى مع أحكام الشريعة  
 المسيحية ، وتجان هذا القسيس يصرح في كل المناسبات عن تعدد الزوجات  
 ويثنى عليه ويقول :

« نعم إن الله أذن بذلك لأناس من رجال العهد القديم في ظروف خاصة ،  
 ولكن المسيحي الذي يريد أن يقتدى بهم ، يحق له أن يفعل متى يتيقن أن  
 ظروفه تشبه تلك ، فإن تعدد الزوجات على كل حال أفضل من الطلاق » .  
 وهذا المذهب سائد في ألمانيا وبعض الدول المجاورة لها . (٤)

(١) المراء ومكانتها في الإسلام للأستاذ أحمد عبد العزيز الحصري من ١٥٩ .

(٢) الإنجيل متى الإصحاح الخامس الفقرة (١٧) .

(٣) الإسلام والنصارى وأواسط أفريقيا للزوجيه من ٩٢ .

(٤) المراء ومكانتها في الإسلام للأستاذ أحمد عبد العزيز الحصري من ١٦٠ .



فالمسيحية لم تمنع تعدد الزوجات بصورة صريحة بل فيها ما يدل على أنها  
تقبل التعدد فقد جاء في كلام الرسول . «بولس» قوله : «يجب أن يكون  
الأسقف بلا لوم بعل امرأة واحدة» . كما يقول أيضا : «ليكن الشمامسة كل  
بعل امرأة واحدة» . (١)

ولم تعرض الكنيسة على ملوك ونبلاء كان لهم أكثر من زوجة كالملك  
«شارلمان» الذي كانت له زوجتان واثنان من السراري وكذلك ، الملك  
«فردريك غليوم» الذي عقد زواجه على امرأتين بموافقة رجال الدين  
البروتستانت .

ولم يقف الأمر عند دعوة الأفراد أو الدعوة الفردية لتعدد الزوجات في  
المسيحية بل كانت هناك فرق مسيحية تميز هذا التعدد وتدعوه له ، مثل فرقة  
«انابابتيست» (٢) وفرقة «المورمون» (٣) على أن تكون الزوجة الأولى هي  
المفضلة على الأخريات ولها وحدها الحق بحمل لقب زوجها . (٤) ولكن  
الكنيسة المسيحية تأبى إلا أن تكون مخالفة للشرائع السماوية إذ تقرر بعد ذلك  
بجميع مذاهبها منع التعدد وإبطال الزواج الثاني حتى لو كانت الزوجة الأولى  
عقيم ، فلا ترى العقم مبرراً للطلاق أو الزواج الثاني . (٥) وقد اعتمدت  
الكنيسة في هذا التحريم وقصر الزواج على امرأة واحدة ، وعدم جواز تطليقها  
على ما ورد في إنجيل متى بالإصحاح التاسع عشر وهو «أما قرأتم أن الذي  
خلق من البدء خلقهما ذكراً وأنثى ؟ وقال : من أجل هذا يترك الرجل أباه

---

(١) الإنجيل رسالة بولس الرسول الأولى الإصحاح الثالث الفقرة (٣) .

(٢) انابابتيست : ملهوب مسيحي نشأ في القرن (١٥) وتفرع من البروتستانتية .

(٣) المورمون : ملهوب مسيحي أسسه جويليف سميت الأمريكي .

(٤) تاريخ الزواج لـ : ويستر مارك ٥ / ٥٥ - ٥٦ .

(٥) أحكام الأحوال الشخصية لغير المسلمين من المصريين لترفيق حسن لرج ص ٥٠٦ - ٥٠٩ .



وأما ويلتصق بامرأته ويكون الاثنان جسداً واحداً إذا لبسا بعد اثنين بل جسداً واحداً .<sup>(١)</sup> والكنيسة الحديثة بقيادة البابا « بابا روما » تحرم تعدد الزوجات ، وكثير من الطوائف أصبحت تحرم تعدد الزوجات كطائفة الأرثوذكس التي لا تميز لأحد الزوجين أن يتخذ زوجاً ما دام الزوج قائماً . وطائفة الروم الأرثوذكس تعتبر الزواج القائم مانعاً من زواج جديد . وطائفة الأرمن الأرثوذكس تقول بأنه لا يجوز عقد ثان قبل فسخ الزواج القديم . وهناك آراء عند الأرثوذكس والطوائف الكاثوليكية المختلفة .

---

(١) إنجيل متى الإصحاح التاسع عشر الفقرة (٤ - ٦) .

## منشأ تعدد الزوجات في بلاد العرب

---

عند الحديث عن منشأ تعدد الزوجات فإننا نتناوله في بلاد العرب أو في الشرق على الجملة قبل بعثة النبي محمد ﷺ . فليس تعدد الزوجات من خواص المشرق ولا وحدة الزوجة من خواص المغرب ، بل في المشرق شعوب لا تعرف تعدد الزوجات كالتبت والمغول ، وفي المغرب شعوب كان عندها تعدد الزوجات كالغولوا والجرمانيين في زمن ناسيت ، بل أباحه بعض البهابوات لبعض الملوك بعد دخول الدين المسيحي إلى أوروبا «كشرلمان» ملك فرنسا وكان ذلك بعد الإسلام ، كان الرؤساء وأهل الثروة يميلون إلى تعدد الزوجات في بلاد يزيد فيها عدد النساء على عدد الرجال توسعاً في التمتع ، وكانت البلاد العربية مما تجرى فيها هذه العادة لا إلى حد محدود ، فكان الرجل يتزوج من النساء ما تسمح له أو تحمله عليه قوة الرجولية وسعة الثروة للإنفاق عليهن وعلى ما يأتي له من الولد . (١)

وعندما جاء الإسلام وأشرق فجره على العرب وغيرهم كان بعض العرب تحته عشرة نساء ، وقد أسلم غيلان رضى الله عنه وعنده عشرة نساء فأمره النبي ﷺ بإمساك أربعة منهن ومفارقة الباقيات ، وقد أسلم قيس بن الحارث الأسدي وتحته ثمان نساء ، فأمره النبي ﷺ بأن يختار منهن أربعاً وأن يخلي ما بقي .

---

(١) انظر المأصرة على المرأة المسلمة للدكتور السيد فرج ص ١٧٨ .



فسبب الإكثار من الزوجات إنما هو الميل إلى التمتع بتلك اللذة المعروفة  
وبكثرة النساء ، وقد كان العرب قبل البهجة في شقاق وقتال دائمين ، والقتال  
إنما كان بين الرجال فكان عدد الرجال ينقص بالقتل فيبقى كثير من النساء بلا  
أزواج ، فمن كان عنده قوة بدنية وسعة المال ، كانت تذهب نفسه وراء التمتع  
بالنساء فيجد منهن ما يرضى شهوته ، ولا يزال ينتقل من زوجة إلى أخرى ما  
دام في بدنه قوة ، وفي ماله سعة .

وكان العرب ينكحون النساء بالاسترقاق ، ولكن لا يستكثرون من ذلك بل  
كان الرجل يأخذ السبايا فيختار منهن واحدة ثم يورع على رجاله ما بقي واحدة  
واحدة .

ولم يعرف أن أحداً منهن اختار لنفسه عدة منهن أو وهب لأحد رجاله  
كذلك دفعة واحدة .

ثم جاء النبي ﷺ وحال الرجال مع النساء كما ذكرنا لا فرق بين متزوجة  
وسرية في المعاملة ، ولا أحد لما يبتغي الرجل من الزوجات ، فأراه الله أن  
يجعل في شرعه ﷺ رحمة بالنساء وتقريراً لحقوقهن ، وحكماً عادلاً يرتفع به  
شأنهن ، وليس الأمر كما يقول كتبة الأوروبيين أن ما كان عند العرب عادة  
جعل الإسلام ديناً ، وإنما أخذ الإفرنج ما ذهبوا إليه من سوء استعمال المسلمين  
لدينهم وليس له مأخذ صحيح منه .

## تعدد الزوجات في الإسلام

---

تعدد الزوجات كان هو النظام السائد إلى ما قبل الإسلام ، وجاء الإسلام في وسط إباحة للتعدد ، فقد كان نظاماً راسخاً في حياة العرب ، اقتضته طبيعة بنيتهم البيولوجية وظروفهم الاجتماعية .

والإسلام لم يفصل بين حياة العرب في الجاهلية وحياتهم في الإسلام ، وإنما هذب هذه الحياة ، فاستبقى محاسنها ومحا وعدل - برفق وهودة - ما ينبغي محوه ، وتعديله بما يتفق مع غايته .

فلم يمنع الإسلام الحنيف تعدد الزوجات ولم يدعه مطلقاً بلا ضوابط ، وإنما قيده بضوابط إيمانية نصت عليها أحكام قرآنية ، فقصر عدد الزوجات على أربع بعد أن كان التعدد مطلقاً في الجاهلية وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ (١)

من جلال الآية القرآنية السابقة يبدو أن إباحة تعدد الزوجات وقصر العدد على أربعة جاء مقروناً بالخوف من ظلم اليتامى .

وقد ورد في هذه الآية الكريمة أقوال كثيرة . قال شيخ المفسرين محمد بن

---

(١) سورة النساء الآية (٣) .



جرير الطبري : اختلف أهل التأويل في تأويل ذلك :

فقال بعضهم : معنى ذلك : وإن خفتُم يا معشر أولياء اليتامى ألا تُقسطوا في صداقهن فتعدلوا فيه ، وتبلغوا بصداقهن صدقات أمثالهن ، فلا تنكحوهن ولكن أنكحوا غيرهن من الغرائب اللواتي أحلهن الله لكم وطيبهن ، من واحدة إلى أربع ، وإن خفتُم أن تجوروا إذا نكحتم من الغرائب أكثر من واحدة فلا تعدلوا فأنكحوا منهن واحدة أو ما ملكت أيمانكم .<sup>(١)</sup>

وقال آخرون : بل معنى ذلك : النهي عن نكاح ما فوق الأربع ، حذراً على أموال اليتامى أن يتلفها أولياؤهم ، وذلك أن قريشاً كان الرجل منهم يتزوج العشر من النساء والأكثر والأقل ، فإذا صار معدماً مالاً على مال يتيمة الذي في حجره فأنفقه أو تزوج به .

فنهوا عن ذلك ، وقيل لهم : إن أنتم خفتُم على أموال أيتامكم أن تنفقوها فلا تعدلوا فيها ، من أجل حاجتكم إليها لما يلزمكم من مئون نسائكم ، فلا تجاوزوا فيما تنكحون من عدد النساء على أربع ، وإن خفتُم أيضاً من الأربع ألا تعدلوا في أموالهم فاقتصروا على الواحدة أو على ما ملكت أيمانكم .<sup>(٢)</sup>

وقال آخرون : بل معنى ذلك : أن القوم كانوا يتحوبون في أموال اليتامى أن لا يعدلوا فيها ، ولا يتحوبون في النساء أن لا يعدلوا فيهن - فقليل لهم : كما خفتُم ألا تعدلوا في اليتامى ، فكذلك تخافون في النساء ألا تعدلوا فيهن ، ولا تنكحوا منهن إلا من واحدة إلى الأربع ، ولا تزيدوا على ذلك ، وإن خفتُم ألا تعدلوا أيضاً في الزيادة عن الواحدة فلا تنكحوا إلا ما لا

(١) تفسير الطبري لمحمد بن جرير الطبري ٧ / ٥٣١ .

(٢) تفسير الطبري لمحمد بن جرير الطبري ٧ / ٥٣٤ ، ٥٣٥ .

تخافون أن تجوروا فيهن من الواحدة أو ما ملكت أيمانكم (١) : وقال آخرون :  
معنى ذلك : فكما خفتهم في اليتامى فكذلك فتخوفوا في النساء أن تزنا بهن ،  
ولكن أنكحوا ما طاب لكم من النساء

نه وقال آخرون : هذا يعني أفلك : وإن خفتهم ألا تقسطوا في اليتامى اللاتي  
زنا بهن ولا فيهن ، فلا تنكحوا منهن ، وأنكحوا منهن ما حل لكم منهن (٢) : وقال الإمام  
الطبري : وأولى الأقوال التي ذكرناها في ذلك بتأويل الآية قوله فمن قال  
تأويلها : وإن خفتهم ألا تقسطوا في اليتامى فكذلك فخافوا في النساء فلا  
تنكحوا منهن إلا ما تخافون أن تجوروا فيه منهن من واحدة إلى الأربع ، فإن  
خفت الجور في الواحدة أيضا فلا تنكحوها ، ولكن عليكم بما ملكت أيمانكم  
فإنه أحرى ألا تجوروا عليهن (٣)

وقد علق الإمام الطبري قوله في أن هذا التأويل أولى من غيره لأن الله جل  
له يقفنا الآية التي قبلها بالنهي عن أكل أموال اليتامى بغير حقها وخلطها  
بغيرها من الأموال فقال تعالى : ﴿ وَأَتُوا اليتامى أموالهم ولا تتبدلوا الخبيث  
بالطيب ولا تأكلوا أموالكم إلى أموالكم إنه كان حوبا كبيرا ﴾ (٤) ثم أعلمهم  
أنهم إن أقروا الله في ذلك فخرجوا فيه ، فالواجب عليهم من اتقاء الله  
والخروج في أموال النساء ، مثل الذي عليهم من التخرج في أموال اليتامى (٥)

وأعلمهم كيف التخلص لهم من الجور فيهن ، كما عرفهم التخلص من  
الجور في أموال اليتامى فقال : أنكحوا إن أمتتم الجور في النساء على أنفسكم  
من ألبحت لكم منهن وأخللته منى وثلاث ذرياع ، فإن ختمنا أيضا الجور على

(١) تفسير الطبري لمحمد بن جرير الطبري ٧ / ٥٣٥ ، ٥٣٦ .

(٢) تفسير الطبري لمحمد بن جرير الطبري ٧ / ٥٣٩ .

(٣) تفسير الطبري لمحمد بن جرير الطبري ٧ / ٥٤٠ .

(٤) سورة النساء الآية (٢) .



أنفسكم فى أمر الواحدة ، بأن لا تقسروا على إنصافها فلا تنكحوها ولكن تسروا من المالك ، فإنكم أقرب ألا تجوروا عليهن ، لأنهن أملاككم وأموالكم ولا يلزمكم لهن من الحقوق كالذى يلزمكم للحرائر ، فيكون ذلك أقرب لكم إلى السلامة من الإثم والجور . (١)

قال الحافظ ابن كثير : إذا كان تحت حجر أحدكم يتيمة وخاف ألا يعطيها مهر مثلها فليعدل إلى ما سواها ، فإنهن كثير ولم يضيق الله عليه ، وقد روى البخارى عن عائشة رضى الله عنها : أن رجلا كانت له يتيمة فنكحها وكان لها عذق ، وكان يمسكها عليه ، ولم يكن لها من نفسه شئ فتزلت فيه « وإن خفتم ألا تقسطوا » . (٢)

ثم قال البخارى (٣) عن ابن شهاب قال : أخبرنى عروة بن الزبير أنه سأل السيدة عائشة رضى الله عنها عن قول الله عز وجل : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسُطُوا فِي الْيَتَامَى ﴾ قالت : يا ابن أختى هذه اليتيمة تكون فى حجر وليها تشركه فى مالها ويعجبه مالها وجمالها فيريد وليها أن يتزوجها بغير أن يقسط فى صداقها فيعطيها مثل ما يعطيها غيره ، فنهوا أن ينكحوهن إلا أن يقسطوا إليهن ويبلغوا بهن أعلى ستهن فى الصداق ، وأمروا أن ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن ، قال عروة : قالت عائشة رضى الله عنها : وإن الناس استفتوا رسول الله ﷺ بعد هذه الآية فأنزل الله : ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ ﴾ (٤) قالت عائشة رضى الله عنها وقول الله تعالى فى آية أخرى : ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَنْ

(١) تفسير الطبرى لمحمد بن جرير الطبرى ٧ / ٥٣١ - ٥٤١ .

(٢) مختصر تفسير ابن كثير للصابونى ١ / ٣٥٥ .

(٣) صحيح البخارى كتاب التفسير سورة النساء .

(٤) سورة النساء الآية (١٢٧) .

تَنْكِحُوهُنَّ» (١) رغبة أحدكم عن يتييمته ، حين تكون قليلة المال والجمال ،  
قالت : فنهوا أن ينكحوا مَنْ رغبوا في ماله وجماله في يتامى النساء إلا  
بالقسط من أجل رغبتهم عنهن إذا كنَّ قليلات المال والجمال .

فحديث السيدة عائشة رضی الله عنها يصور جانباً من التصورات والتقاليد  
التي كانت سائدة في الجاهلية ، ثم بقيت في المجتمع المسلم ، حتى جاء القرآن  
الكريم ينهى عنها ويمحوها بهذه التوجيهات الرفيعة ، ويكل الأمر إلى الضمائر  
وهو يقول : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى ﴾ فهي مسألة تخرج وتقوى  
وخوف من الله عز وجل - إذا توقع ولي اليتيمة ألا يعدل معها وهي في  
حجره ، ونص الآية الكريمة مطلق لا يحدد موضع العدل ، فالمطلوب هو العدل  
في كل صوره ، وبكل معانيه في هذه الحالة ، سواء فيما يختص بالصدقات ،  
أو فيما يتعلق بأي اعتبار آخر ، كأن ينكحها رغبة في مالها ، لا لأن في قلبه  
مودة ولا لأنه يرغب رغبة نفسية في عشرتها لذاتها ، وكان ينكحها وهناك  
فارق كبير من السن لا تستقيم معه الحياة دون مراعاة لرغبتها هي في إبرام هذا  
النكاح ، هذه الرغبة التي قد لا تفصح عنها حياءً أو خوفاً من ضياع مالها إذا  
هي خالفت عن إرادته ، إلى آخر تلك الملابسات التي يخشى ألا يتحقق فيها  
العدل ، والقرآن يقيم الضمير حارساً والتقوى رقيباً . (٢)

ويعرض فخر الدين الرازي عدة أقوال في ذلك ثم يعرض لنا القول الأقرب  
ما روي عن عكرمة أنه قال : كان الرجل عنده النسوة ويكون عنده الأيتام ،  
فإذا أنفق مال نفسه على النسوة ولم يبق له مال وصار محتاجاً ، أخذ في إنفاق  
أموال اليتامى عليهن فقال تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى ﴾ عند

(١) سورة النساء الآية (١٢٧) .

(٢) في ظلال القرآن لسيد قطب ١ / ٥٧٧ ، ٥٧٨ .



كثرة الزوجات فقد خظرت عليكم أن لا تنكحوا أكثر من أربع كي يزول هذا الخوف ، فإن خفتم في الأربع أيضاً فواحدة ، فذكر الطرف الزائد وهو الأربع والناقص وهو الواحدة ونبه بذلك على ما بينهما فكأنه تعالى قال ، فإن خفتم من الأربع فثلاث ، فإن خفتم فاثنتان ، فإن خفتم فواحدة ، وهذا القول أقرب فكأنه تعالى خوف الاكثار من النكاح بما عساه يقع من السولى من التعدى فى مال البيتيم للحاجة إلى الانفاق الكثير عند التزوج بالعدد الكثير . (١)

يقول ابن العربى : إن المراد من الخوف فى الآية السابقة هو غلبة الظن ومقتصور الكلام ونظام المعنى فيه ، فلكم نكاح أربع ، فإذا غلب على ظنكم عدم القدرة على العدل بينهن فثلاث ، فإن غلب على الظن كذلك عدم العدل فاثنتين ، فإن غلب على الظن عدم العدل فواحدة . (٢) وأما قوله ﴿فَانْكَحُوا مَا طَابَ لَكُمْ﴾ فإنه يعنى : فانكحوا ما حلّ لكم منهن ، دون ما حرّم عليكم منهن ، فلينكح كل واحد منكم مشى وثلاث ورباع فإن خفتم ألا تعدلوا فيما يلزمكم من العدل فيما زاد على الواحدة من النساء عندكم بنكاح فيما لوجه الله لين عليكم فانكحوا واحدة منهن ، فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة لأن المعنى : فإن خفتم فى الثنتين فانكحوا واحدة ، ثم قال وإن خفتم ألا تعدلوا أيضاً فى الواحدة فما ملكت أيمانكم . (٣)

وقد اختلفت الأقوال وتعددت فى تفسير التعدد ، وعند جمهور الأئمة أن امشى وثلاث ورباع بمعنى جاءت الخيل مشى أى جاءت اثنتين اثنتين ومعنى جاءت ثلاثاً ، أى جاءت ثلاثاً ثلاثاً وهكذا . والمراد من الآية أن للرجال أن

(١) التفسير الكبير لفخر الدين الرازى ٥ / ٦ .

(٢) احكام القرآن لابن العربى ١ / ٢١٣ . ط بيروت .

(٣) تفسير الطبرى لمحمد بن جرير الطبرى ٧ . ٥٤٢ : ٥٤٣ .



يجمعوا بين اثنين أو بين ثلاث ثلاث أو بين أربع أربع ، ولم ترد الإباحة على أكثر من ذلك ، فاقترحت على أربع ثم وإن واو العطف إنما هي لتكرار العامل ، فمعنى الآية : انكحوا اثنين اثنين وانكحوا ثلاثا ثلاثا وانكحوا أربعاً أربعاً ، والمراد بالواو جمع الفعل لا جمع العدد . (١)

فالإجماع قد حصل على حرمة أن يزيد الرجل في زوجاته على أربع . (٢)  
ومما يقطع في حجة الجمهور أن النبي ﷺ أمر من كان عنده عدة نساء أن يختار منهن أربعاً ويطلق ما يزيد عليهن ، ومن هؤلاء الحارث بن قيس السهمي ، فقد كان عنده ثمان نساء ، ومسعود بن عامر بن متعب ، ومسعود بن عامر بن عمير ، وعروة بن مسعود وغيرهم كثير فقد كان عند كل واحدة أكثر من أربع نساء فاختاروا أربعاً منهن ، وفارقوا الآخرين . (٣)

فهل القول بالفعل الأمر في قوله تعالى ﴿فَانكحُوا مَا طَاب لَكُمْ﴾ على الإيجاب والإلزام أم هو غير الإلزام والإيجاب ؟

نعم الأمر هنا على التأديب والارشاد والإعلام ، والدليل على أنه على غير الإلزام والإيجاب قوله تعالى : ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ فكان معلوماً بذلك أن قوله وإن كان مخرجه مخرج الأمر فإنه بمعنى الدلالة على النهي عن نكاح ما يخاف النكاح الجود فيه من عدد النساء . (٤) لقد ذهب الجمهور إلى أن الأمر في قوله ﴿فَانكحُوا﴾ للإباحة مثل الأمر في قوله تعالى ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ وفي قوله عز وجل : ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ . (٥)

(١) عقد الزواج للشيخ محمد أبو زهرة ص ١٢٤ .

(٢) تفسير آيات الأحكام للصابوني ١ / ٤٢٦ ، ٤٢٧ .

(٣) الزواج عند العرب للدكتور عبد السلام الترماني ٢٤٨ .

(٤) تفسير الطبري لمحمد بن جرير الطبري ٧ / ٥٤٦ ، ٥٤٧ .

(٥) تفسير آيات الأحكام للصابوني ١ / ٤٢٥ . البقرة الآية (٥٧) ، و (٦٠) .



وقد تمسك الإمام الشافعي رضي الله عنه في بيان أنه ليس بواجب استناداً على قول الله عز وجل : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فِتْيَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَاَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (١) فحكم سبحانه وتعالى بأن ترك النكاح في هذه الصورة خير من فعله ، وذلك يدل على أنه ليس بمندوب ، فضلاً عن أن يقال إنه واجب . (٢) فلم يلزم الله الرجل بالزواج ، فإذا قدر الرجل على أن يحمي أعراض الناس من نفسه ولا يتزوج ، فلا يتزوج ، فالتعدد على هذا ليس إلزاماً ، ليس من لم يعدد آثماً ، فمن رآه قبيحاً لا يفعله . (٣) فالتعدد يعتبر رخصة مع هذا التحفظ عند خوف العجز عن العدل ، والاكتفاء بواحدة في هذه الحالة أو لما ملكت اليمين .

هذه الرخصة يحسن بيان الحكمة والإصلاح فيها ، في زمان جعل الناس يتعاملون فيه على ربهم الذي خلقهم ، ويدعون لأنفسهم بضرراً بحياة الإنسان وفطرته ومصلحته فوق بصر خالقهم سبحانه !

ويقولون في هذا الأمر وذاك بالهوى والشهوة ، والجهالة والعمى ، كأن ملابسات جدت اليوم يدركونها ويقدرونها ، ولم تكن في حساب الله - سبحانه - ولا في تقديره ، يوم شرع للناس هذه الشرائع . (٤)

(١) سورة النساء الآية (٢٥) .

(٢) التفسير الكبير لفخر الدين الرازي ٥ / ٧ .

(٣) شبهات وأباطيل للشيخ الشعراوي ص ٨١ .

(٤) في ظلال القرآن لسيد قطب ١ / ٥٧٨ ، ٥٧٩ .

إن هؤلاء المدّعين ليحملون في دعوتهم الجهالة والعسى بقدر ما تنطوى على  
التبجح وسوء الأدب بقدر ما تنطوى على الكفر والضلالة .

إن مسألة تعدد الزوجات يحسن أن تؤخذ بكل يسر ووضوح وحسم ويجب  
أن تُعرف الملبسات الحقيقية والواقعية التي تحيط بها .